

المعضلة المنهجية والاصطلاحية في توظيف لسانيات المدونات في الإحاطة بمدونة اللغة العربية

The Methodological and Terminological Problematic in Employing the
Corpus Linguistics Encompassing the Arabic Language Corpora

د. هادية عطية

جامعة سوق أهراس (الجزائر)، h.attia@univ-soukahrass.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/08 تاريخ القبول: 2024/07/15 تاريخ النشر: 2024/11/19

Abstract:

This article directly addresses a disagreement regarding the definition, description, and classification of the corpus. It also explores the theoretical and intellectual foundations that underlie this difference, particularly in relation to objectives. The article proposes methods and tools for processing or resolving these issues through the framework of corpus linguistics, which is central to the subject of inquiry.

To begin, we establish a common starting point, often referred to as the "Arabic corpus," along with its constituents and peculiar elements. However, the concept of "What is not" becomes a central problem, shaped by a dominant normative perspective. The corpus, as a linguistic concept, challenges this normative view. As such, we set boundaries and precautions to limit the corpus to its essential functions, carefully delineating its scope. The discrepancy between what is extracted from one side and reality from the other leads us to the heart of the dilemma: the search for a satisfactory solution that contradicts the positivist approach. Ideally, we should have a unified concept of the corpus and a single, appropriate tool to address it.

Keywords: Corpus; dilemma; corpus linguistics; arabic language; methodology; idiomatics.

ملخص البحث:

إنّ هذا المقال على قلة ما يقدم من خلال صفحاته سيعرض بدءا عدم الاتفاق حول المدونة حدّا ووصفا وتصنيفا، والعوامل في ذلك والتأسيسات النظرية والفكرية لذلك الاختلاف وأهدافه، والوسائل والأدوات التي تقترح للمعالجة أو حل المشكلات - من خلال ما يسمى لسانيات المدونات - تكون بالضرورة تبعا في الإعضال لموضوعها؛ وعليه علينا أن نتفق أولا على ما يسمى المدونة العربية، وما يدخل فيها، وما ليس منها؛ مع أنّ القول بما ليس منها هو ما يطرح المشكلة في ضوء نظرة معيارية متمكنة؛ فالمدونة مفهوم لساني لا يعترف بالمعيارية، ونحن نفرض عليه حدودا واحترازا ونلزمه بما ليس من الضرورة إلزامه به ممّا يدخل في موضوعه أو يكون خارجا عنه. ولعل الناتج مما هو مستخلص من وجه وواقع من وجه ثان يصير بنا إلى بؤرة المعضلة وهو اختيار الحل المرضي في ما يتعارض مع العلم الوضعي من حيث أنّه من المفترض أن يكون لدينا مفهوم واحد للمدونة وأداة واحدة ومناسبة فقط.

الكلمات المفتاحية: المدونة؛ المعضلة؛ لسانيات

المدونات، اللغة العربية، المنهجية، الاصطلاحية

مقدمة:

يبدو أنّ الكثير من الدارسين في مستوى ما من البحث اللساني والمولعين بالمنهج اللساني الخاص بالبحث في علم المفردات أو المدونات من جهة، والمتعلقين في الوقت ذاته بلغتهم القومية في صورتها المعيارية لا يعوون اضطرابهم فيما يطرحون، ولا يعقلون المدى الذي وصلته تناقضاتهم فيما يتناولون؛ والبحوث المطروحة في هذا الشأن كثيرة ولعل أميزها فيما يكون إنجازها على عجل في صورة ما جمع من موضوعات في كتب تحت الطلب (ما يسمى في الأدبيات الجديدة كتاب محكم) أو مداخلات في ملتقيات وطنية أو دولية منظمة داخل الجزائر وتحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو ما يكون لمناسبة طائفة كالندوات والأيام الدراسية المرتبطة بأحداث سنوية أو شهرية؛ وكل ذلك قد يكون الدافع إليه من المشاركين على وجه التحديد وبدرجة أقل المنظمين السعي إلى الترقّيات العلمية والمهنية.

وهذا المقال يحاول بيان العضلة الناشئة من توظيف لسانيات المدونات بمفهومها الغربي (حدا ورؤية) في الإحاطة بمدونة اللغة العربية من جهة وإخراجها إلى الوعي بها، وتعلّقلها من قبل المشتغلين بالبحث في هذا المجال؛ ولتحمّل كل باحث من المذكورين بصفة المجال مسؤولية الإجابة عن الأسئلة المطروحة وليس تجاهلها كما هو حاصل الآن؛ فضلا عن ذلك يروم هذا المقال إلى المكاشفة في طلب الحلول، وتوخي المسالك السهلة والوضعية وليس اقتراح وطرح طرق ذهنية بتأسيديتات منطقية وعقلية.

ومن الجدير بالذكر قبل الولوج إلى متن البحث وكشف تفاصيله الإشارة إلى نوع من العناوين الجاذبة والهادفة في الوقت ذاته وهي أشبه بالمرشدات التي يراع فيها طلب المعاني بصورتها المجردة من كل تعسف في صياغتها اللغوية، والناشئة عادة من أدبيات في الوضع الاصطلاحي المدرسي وتقليده.

ومع كل ذلك لم يكن ما اعتمدناه خروجاً عن الإحالة إلى المضامين والإحاطة بها. إنّ العناوين اختيارات، وكلها مقبول طالما أنّه لا يحيد عن غرض الوضع؛ كونه النافذة التي من خلالها تريك ما يمكن التّحقّق منه عنها؛ أعني أنّ العنوان المناسب هو ما يسمح لك بالتأكّد من مناسبتة بما ينضوي تحته ويستغرقه من فقرات أو نصوص.

وجدير بالقول أيضا الإشارة إلى أنّ من بين ما يدخل في المتون التي من خلالها تمّ استخلاص العضلات والاختلالات أعمال الملتقى الدولي الافتراضي بعنوان لسانيات المدونات – الواقع والآفاق - المنظم بتاريخ 28 أفريل 2024، من قبل مخبر الدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد الشريف - مساعدية . ومجموع المقالات من دوريات مختلفة داخلية (المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP) وخارجية وأعمال الملتقيات والندوات المنشورة الوطنية والدولية؛ ولأنّ عددها كبير جدّا ويضيق هذا المقال عن إثباتها مفصلة بكل معلوماتها آثارنا ذكر ما ذكرناه على عموميه والذي لا يمنع من التحقق من الملاحظات والتنبيهات المدرجة داخل هذا المقال، بل لعله يغنيك عن العودة إلى مضان الأعمال مفصلة والاكتفاء بعناوينها وهو الأدنى الذي يسمح لك بالتأكّد من كل جزئية، ويجزيك عن ذلك إجرائيا طلبها من الشابكة بالكلمات المفتاح، وبغض النظر عن كون بعضها لم يكن ضمن ما اعتمدناه ورجعنا إليه إلّا أنّها جميعا لا يخلوا الواحد منها من بعض ما ستمّيناه بالعضلة طالما أنّ الأطر التي وردت بها واحدة والدوافع إلى إنجازها أو تأليفها ذاتها.

1. موجز من تعريفات العلم وموضوعه:

اللغة :

اللغة عند ابن جني ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم⁽¹⁾، وهي عند ابن الحاجب كل لفظ وضع لمعنى⁽²⁾، وهي عند الأسنوي عبارة عن الألفاظ الموضوعية للمعاني⁽³⁾؛ أما تعريفها عند المحدثين من الغربيين فالجامع فيها أنها قدرة بشرية خاصة في التواصل وهي في عمومها نظام من الإشارات الصوتية⁽⁴⁾.

الكلام

الكلام هو الأصوات المفيدة (والفائدة هنا سياقية) ويقع على الكثير والقليل من الألفاظ، وعليه كل ألفاظ اللغة كلام، وهو منطوق في علاقته بمفهوم (المعنى)⁽⁵⁾، ولسنا في حاجة إلى تفصيل في مفهوم الكلام سوى التأكيد على أنه الموجود الفعلي الذي يثبت ذاته ويثبت وجود اللغة من جهة ثانية، فهو الأكثر حضوراً، بل أكثر من ذلك أن كل الدراسات اللسانية قديمها وحديثها وعربها وغربها تدين للكلام في معرفة اللغة ودراستها.

المدونة:

ورد مفهوم المدونة بمصطلح الذخيرة؛ وعليه ما يصدق في الأخير هو ذاته المقصود به من الوارد أولاً، «الذخيرة (corpus) ذلك الكيان (أو قاعدة البيانات) الذي تخزن بداخله النصوص اللغوية. وقد جرى العرف بين علماء اللغة أن مصطلح ذخيرة لغوية يقصد به ذلك العدد الهائل من الشواهد اللغوية الطبيعية الذي يستخدم كأساس لإجراء البحوث اللغوية»⁽⁶⁾؛ وهذا التعريف كأنه يجمع بين مفهومها بعد الحاسب الآلي وما قبله، وما هو حصيلة فعل تواصلها وما كان مادة للدراسات اللغوية ومنطلقاً في الوقت ذاته، وإن لم يكن في ذلك تعارضاً.

علم المفردات:

عرّف عليّ القاسمي علم المعجم أو علم المفردات حسب تعبيره على أنه ذلك العلم الذي «يهتم من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ وأبنيتها، ودلالاتها المعنوية والإعرابية والتعبير الاصطلاحية، والمترادفات، وتعدّد المعاني»؛ كما يرى أيضاً أن علم المعجم أو علم المفردات مرتبط بعلوم عدّة منها علم الصرف، علم الدلالة، علم المصطلح، وعلم النحو⁽⁷⁾.

صناعة المعاجم:

سنختار من تعريفاتها ما أورده قلب (Gelb, I.J) من حيث هي مراحل منتظمة وهي: «تتضمن على خطوات أساسية خمس هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقاً لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي»، وهذا الناتج النهائي هو المعجم أو القاموس⁽⁸⁾

لسانيات المدونات:

لقد كان أول مشروع ضخم لجمع البيانات اللغوية لأغراض البحث النحوي التجريبي في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية هو مشروع راندولف كويرك ، ويبدو أنّ نيلسون فرانسيس هو أول من أطلق مصطلح مدونة على مجموعة النصوص الإلكترونية، أمّا المشروع الثالث والأهم والأحدث "الدراسات المعجمية الإنجليزية" الذي بدأ في أدنبره عام 1963م، واكتمل في برمنغهام بنشره سنة 2004⁽⁹⁾

2. إيضاح لا بدّ منه:

ليس غرض هذا البحث بدءاً محض توصيف وتحليل بقدر ما هو نقد وتوجيه. ولأمانة ليس نقداً للنظريات وأصحابها في هذا المجال وإنّما لمستعملها من الباحثين المبتدئين؛ لأننا لم نصل بعد إلى تمثّل لتلك النظريات واستيعاب أصولها، والوعي بتقاطيعها والفجوات التي يتأتّى منها العجز أو القصور المنهجي الإجرائي؛ وبسبب من ذلك فقد لما يجب حصوله أو البعد عن الآفاق المرجوة لما يلزم استغراقه نظراً وتطبيقاً.

وعليه تكون الأدوات التي نستخدمها مسلطة على الأدوات التي يستخدمها الباحثون المبتدئون، ومن خلال ذلك التنبيه إلى قصور الوعي وسوء الفهم بمجمل ما يتعلق بلسانيات المدونات من حيث هي تأسيس معرفي متخصص ومنهج اللساني مميز من الزاوية الإجرائية في علاقتها باللغة العربية الفصحى قد يطرح من الأسئلة الكثير ويطلب من صاحب هذا البحث ما يستأنس به في قبول الاستنتاجات المحصّلة من مجمل الأعمال التي ظهرت في صيغ من الاستعجال وعدم كفاية الوقت للتحقق منها؛ إنّّ الجواب عن ذلك أنّ النتائج المستخلص من البحوث الواردة في نهاية كل بحث على حدة، وبالنظر إلى متون الدراسات وطرق المعالجة وصيغ العرض وسلسلة الانتقالات من فكرة إلى فكرة المضمنة في الفقرات أو النصوص الجزئية من النص الكامل (المقال أو البحث الخاص بالباحثين المبتدئين) تشي بما لا يدعو مجالا للشك وفي ضوء قاعدة كلية تتجاوز الخصوصيات من حيث هي مصادرات إلى ما هو داخل تحت استغراق البديهيات، والعلم من جهة ثانية بقصور الوعي وعجز الاستغراق النظري لدى الباحثين المبتدئين بلسانيات المدونات في علاقتها باللغة العربية الفصحى من جانب وخلل الاستنتاجات وتهتك نسيج العلاقات في أفكار البحث ونشازها فيما بينها يطلب من العرض (متنا وطريقة). إنّّ التجليات وما يكون عليه البحث هو اليقين الوحيد. إنّنا لسنا في حاجة إلى ما يقوله كل باحث ويصرح به من استنتاجات وما يعتقده من أفكار وما يتبنّاه من أدوات وما يسلكه من آليات سواء وردت بمتن البحث أو خاتمته أو ملخصاته وإنّما يكفيننا من ذلك ما نستنتجه نحن من عرضه ومختار أدواته وما يقوله هو أو هم لا يعيننا إلا بقدر ما يسمح لنا من التحقق منه ومقارنته بالمعيار والأصول التي خرج عنها أو جانبه الصواب فيها.

إنّ السالف ذكره يبدو كافياً في تبرير مصدر المؤاخذات ومحل الاعتراضات وهو كذلك بالنظر لما يجب أنّ يؤخذ بعين الاعتبار من جهة المتلقين ولكن الأمر ليس كل ذلك بل بعضه وأعني أنّ ما يجب التنبيه إليه لم يكن كله حصيلة ما تم استخلاصه من النظر في النصوص (مداخلات ومقالات) بل إنّ ما دون ذلك أشبه بالاستباق الإشكالي والاستشراف المعرفي لما يمكن أو يحتمل حصوله من الفهم الخاطئة، أو التلقيات المشوهة، والإجراءات المنحرفة، والأدوات غير المناسبة، وأخيراً الاستنتاجات التي لا تمت للمقدمات بسبب.

الخلاصة في عبارتين مدونة هذا البحث مأخوذة من نصوص وأخرى ذهنية ذاتية (ليست مقابل الموضوعية) تقوم على الاستباق والاستشراف لما يحتمل حصوله ويمكن وجوده في ضوء ما تم الاطلاع عليه من كتب أو مؤلفات في هذا الحقل المعرفي (لسانيات المدونات وموضوعها).

ولعل ما نختم به كدليل على غياب الوعي بالإشكاليات المرتبطة بالإجراء تحديدًا وفي الوقت ذاته حضور الوعي بالإشكاليات المرتبطة بالإجراء دون تحديد؛ وهي حالة أشبه بطريق أو مسلك يراد عبوره مع اليقين أنّ فيه عددا من الألغام الأرضية التي لا تظهر للعين المجردة وأنّ توزعها عشوائي أي أنّها لا تخضع لخوارزمية توقعات فعلية ونظرية؛ إنّ الجنود الذين يضطرون لعبوره سيختارون غيره بالضرورة طلبا للسلامة والنجاة هو اختيار الأبحاث النظرية وتغليب التعريفات والمقارنات الاصطلاحية بل لعلهم يلجؤون من بين ما يلجؤون إليه مناقشة موضوعات الوعي بالإشكاليات المتصلة بلسانيات المدونات في علاقتها باللغات مطلقا واللغة العربية الفصحى من بينها دون توظيفها أو استعمالها في البحوث الميدانية دفعا لحرص المسألة المعرفية وتوخيا لانتصار وضع الراحة البحثية.

3. نسبة قاهرة:

إنّ مفهوم المدونة فضفاض ومقاصده لا تتحدّد إلاّ بسياقات داخل سياقات، إذ من العادة أنّ المصطلحات لا تفهم إلاّ في سياقها العلمي ولكن ليس كذلك أنّ تفهم بزيادة عن ذلك فالنقطة لها مفهوم واحد في درس الهندسة الرياضية ولكن من غير المقبول ان نطلب سياق داخلي آخر لمعرفة دقيقة ونهائية لمفهوم النقطة، ويمكنك أنّ تلاحظ ما ذكرناه في الآتي من القول: «والذخيرة اللغوية لا تقتصر فقط على اللغة التحريرية؛ ولكنها تحتوي أيضا على عينات صوتية من اللغة الشفهية، وقد تقتصر الذخيرة على أحد مستويات اللغة فقط، سواء المستوى الكتابي أو المستوى الشفاهي، بالإضافة إلى هذا أنّ ذلك المفهوم يستخدم أيضا للدلالة على اللغة في حالة ثابتة، أو اللغة في حالاتها المتغيرة على حد سواء. وقبل اختراع الحاسب الآلي كان الباحثون - على وجه الخصوص مؤلفو المعاجم اللغوية- يمتلكون ذخائر لغوية، إلا أنّ نطاق تلك الذخائر كان محدودا للغاية؛ ولذلك كان من الصعب تكوين تيار علمي يمثل هذا المصطلح في الأوساط اللغوية»⁽¹⁰⁾.

4. مطاردة يائسة:

ولكون عددها مهول (مفرداتها) فلا شك أنّ بعض مفرداتها أو بعض ما ينضوي تحت بعض مداخلها المعجمية يلفظ أنفاسه الأخيرة؛ أي أنّنا ندخل في المدونة من الألفاظ ما هو على وشك أنّ لا يكون منها استعمالا، بل ان كل أشكال التغير بالنظر إلى معناها السابق والحالي تدخل في باب موت الدلالات وميلاد أخرى⁽¹¹⁾. وهذه العملية أعني حصر الألفاظ أو الاستعمالات بالشكل الحاسوبي لا يمكننا التحقق منها إلاّ بطريق واحد وهو ضبط نسب التوارد في الشبكة ومدى شيوعها؛ غير أنّ هذا يرتبط بمعضلتين الأولى: أنّ نسبة التوارد والشيوع في اللفظ حال البدء هي نفسها تقريبا حال الانتهاء في نقطة معينة ولا يظهر الفرق إلا بعد الاستمرار في الحصر؛ ذلك أنّ اللفظ في حال البدء ليس هو نفسه بما يؤول إليه فهو يزيد بمرور الوقت في مشتقاته ومداخله المعجمية من جهة، ويزيد عدد مستعمليه، وفي المقابل وعلى عكس السالف نجد أنّ اللفظ في حال الانتهاء بمضي الزمن

يؤول إلى التضال ثم الاختفاء نهائيا سواء في صورته اللفظية مع المعنى أو تحول الصيغة إلى دلالات جديدة (موت دلالة وميلاد أخرى في اللفظ ذاته) ⁽¹²⁾. وفي هذه الحالة أعني الاستمرار في الحصر تنشأ منه معضلة أخرى ليست أقل خطورة من المذكور المذكورة بدءا وهو أننا نُخرج من المدونة ما كان حقه الحضور في زمن ما، أما المعضلة الثانية فتتجلى في كون أن بعض الألفاظ حياتها جد قصيرة بغض النظر عن عدد مستعمليه؛ ومثاله اسم نوع من فاكهة الكرز (حب الملوك) في منطقة أولاد إدريس بولاية سوق أهراس وتحديدًا منطقة تسمى القارية وأخرى تسمى الموالية يقال له "دولة" نسبة للدولة. ولعل هذه الكلمة الأخيرة لم يعد لها من السحر والانتشار ما يقيمها دائرة على الألسنة بسبب أن نسبة الفاكهة إلى المنطقة أفيد وأنجع سياحيا وتجاريا، وحتى لا يظن أن ذلك النوع دخیل ومدجن وأنه يعالج بالمواد الكيميائية المضرة بصحة المستهلكين وسلامتهم، ولعل من بين ذلك إخفاء تجربة ناجحة (خوفا من الحسد ودفعاً للعين كما يقولون)، أو لعله إخفاء لمساهمة الحكومات في التنمية الفلاحية (طلباً للمزيد من الإعانات من حيث أنها غير كافية، وهي ظاهرة في الشعور الجمعي لسكان الريف في بلد تعود فيه الفرد على الاتكاء على يمدد الربيع من حياة رغيدة).

5. لا معرفة لا فائدة:

إذا كانت الشبابة هي مصدر المدونة فهذا يعني أن الكثير من العينات تعد مشطوبة قسرا بحكم أن استعمالها يفترض فيه أنه يقوم على معرفه وعلم؛ أي أن الكثير من الأفراد المنتمين للمجتمع اللغوي لا يعرفون القراءة والكتابة، ويكاد يكون بالضرورة أنهم لا يعرفون استخدام الأجهزة والوسائل التي تسمح بدخول استعمالهم في المدونة مع استثناء ما يُنقل عنهم كأن يقول أحد المتكلمين: قال لي فلان، وينقل ما ذكره حرفيا؛ ومن بين ما يدخل في هذا الباب ما يُنقل من النكات والأمثال والحكم الشعبية.

6. الضروري المفقود:

إن الكثير من المنقول من الشبابة وما تسمح به البرامج المعدة لذلك يفتقد إلى حضور صورته النطقية على مستوى اللفظ أو العبارة كما كانت عند النشأة أي قبل وجود الأجهزة التي تسمح بتسجيل الصوت على الأقل؛ وهذا يعني أن الكثير من تاريخ الاستعمال على مستوى الصيغة الصوتية بما فيها صيغة النشأة وأطواره اللاحقة إلى غاية طور أو مرحلة التسجيل لا وجود له، بل إن الادعاء أو التوهم أن الصيغة النطقية الحالية أو المسجلة في زمن سابق تمثل الصيغة الأولى والصيغة اللاحقة - مع ما في ذلك من نفي التطور والتقدم - يبدو متهافتا.

7. الخليط المؤذي:

إن ما يدخل تحت المدونة لا يخرج عن الاستعمال والاستعمال خليط من الفصح واللهجة والكريولي والطرانة ⁽¹³⁾ وفي ظل تحكم النظرة المعيارية عبر المؤسسات القائمة لوضع وخدمة سياسات لغوية ستقوم بشطب أو تحييد أو تجاهل العديد من الاستعمالات التي يرى أنها تتعارض مع شكل نظامي (نظام) أو معياري منها ⁽¹⁴⁾.

إنّ هذه التناقضات أو التغافل عنها هو ما يوجد المعضلة ويُمكن لها. إنّها معضلة لكونها ترتبط بتناقضات قائمة ووضعية لا يمكن إنكارها لأنها تحولت إلى مستوى الإنجاز أو الفعل. إنّ المدونة استعمال والمدونة بعض الاستعمال، المدونة استعمال في الحدود والتعريفات أو التصورات العلمية المنهجية (مسلمة أو مصادرة)، والمدونة بعض الاستعمال بمجرد البدء في عملية الحصر لها.

وذلك يعني أنّه على مستوى التصور المنهجي يحمل الأفراد أصحاب الاقتراح من المتخصصين في المجال اللساني وأولئك ممن هم ينتمون لأجهزة الدولة في شقّها القانوني والسياسي والمرتبطة بالسياسة والتخطيط اللغويين شكلين متعارضين في الآن ذاته. فالمدونة كل الاستعمال وبعضه.

أما التغافل فيظهر في كونه تعبيرا عن حالات من الإفلاس العلمي المنهجي لكون التغافل يتعارض مع الروح العلمية؛ إنّ التغافل في العادة توجهه أهداف إيديولوجية محضّة، بل لعله اختيار أيديولوجي تعسفي، فيه يفقد العالم (الباحث) البوصلة الوضعية أو الموضوعية أما المؤدّج أو السياسي (الفرد) بما فيه القانوني أو التشريعي فلا لوم عليه كونه كذلك.

إنّ الخليط قسمان خليط على مستوى الاستعمال وهو طبيعى وخليط على مستوى التصورات فالدارس في هذه الحالة يحمل ما هو متعارض من العلمي بالمفهوم الوضعي والثقافي بالمفهوم السياسي الوطني والتراثي⁽¹⁵⁾.

8. مغالطات الشواهد:

إنّ الشواهد حسب تعريف المدوّنات (الذخائر) هي المدوّنات ذاتها، وفي مجال الصناعة المعجمية: «أيّة عبارة أو جملة أو بيت شعر أو مثل سائر، يقصد منه توضيح استعمال الكلمة التي نعرفها أو نترجمها في المعجم»⁽¹⁶⁾ وهي عنده (علي القاسمي) تأتي ضمن ما يسمّى "الشواهد التوضيحية"، وهي في ضوء مقالته تعدّ جزءا من المدونة، وليست مرادفا لها، فضلا عن كونها نمذجة، ومذهبه في التصنيف يبدو أنّه مدفوع إليه ضمن اختياراته العلمية واهتماماته المعرفية ونعني بها تحديدا علم المعاجم والصناعة المعجمية⁽¹⁷⁾. وهي كذلك من حيث أنّها موضوع في البحث اللساني ومادة في الوقت ذاته يستخلص منها الدارس كل في اختصاصه ومجاله القواعد والقوانين التي بموجبها تكون اللغة استعمالا بغض النظر عن تعريف المدوّنات (بين تعريفاتها) من حيث هي خاصة (مقيدة بفئة أو مستوى لغوي أو زمن أو إقليم) وليست عامة أو شاملة (دون قيد مما هو مذكور) فهي في الواقع ليست كذلك (ليست هي ذاتها المدوّنات) من الوجهين الأول لا يمكن بأي حال من الأحوال جمع كل الشواهد إذ الكل في الواقع يفيد الكثير فقط دون نسبة غالبية في أحسن الحالات تكون بمعنى الأغلب والأكثر تجوّزا أما من الوجه الثاني أنّ الشواهد هي نمذجة للاستعمالات وأمثلة عنها؛ ذلك أنّ الدارس الذي يريد ان يستخلص القواعد وحتى من يريد ان يدرس المفردات اللغوية لتكون مادة بشواهدا في الصناعة المعجمية يعلم أنّه لا يستطيع جمع كل ألفاظ اللغة وضمن كل شواهدا تأسيسا على ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أنّ: «كلام العرب لا يحيط به إلّا نبي»⁽¹⁸⁾ وملزم في إطار المنهج العلمي بتوخي الحد الأدنى الذي يصح في غير المطروق أو المكتشف أو المستعمل؛ ونعني هنا أنّ مفهوم الاستقراء الناقص - وهو الاستقراء إجمالا - من حيث هو الانتقال من مقدمات جزئية ترتبط بالصدق الواقعي إلى نتيجة كلية احتمالية⁽¹⁹⁾ هو الموجه؛ وطالما هو كذلك فمن غير

المقبول ان نطلب من الدارس استغراق كل الشواهد من حيث هي المدونات سواء أكان ذلك مع اللغة العربية الفصحى القديمة أو الحديثة أو المعاصرة أم كان مع اللهجات أو العاميات العربية الحديثة والمعاصرة.

9. التّعسف بدءا وانتهاء:

إنّ الإقصاء المتعمد والتّعسف لجزء كبير من المدونة بدأ مع الاختيارات المعيارية. وذلك بعد تحديد القبائل التي يحتج بها دون غيرها ثم جمع ألفاظها بالمطلق مفردة ومركبة ثم استخلاص قواعدها وأخيرا تصييرها صناعة يمكن تعليمها وتعلمها⁽²⁰⁾ ويتجلى ذلك من خلال ما ألف من كتب فيما يسمى "اللحن" و"الإصلاح" و: «لا شك في ان الذي نقصده هنا بكلمة اللحن هو مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ. وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألف في لحن العامة من القدامى والمحدثين، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم»؛⁽²¹⁾ وإذا كان القريب من عهد الفصحاة أو لعل منها ما ظهر في وقت لم ينته فيه زمن الاحتجاج قد وجهت إليه معاول الهدم، وأذيعت فيه أبواق التشنيع دون هودة؛ بسبب خروجها على الضوابط المكانية (القبائل المحتج بلغتها وهي قيس وأسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين)⁽²²⁾، والزمانية: «والتي استمرت فيها الفصحى لغة لأهل البادية إلى غاية القرن الرابع الهجري»⁽²³⁾ لما يسمى عصر الاحتجاج اللغوي فما بال ما أصبح عليه الواقع اللغوي في عصرنا هذا. فالأبعد عن الفصحاة بالتدرجات الزمنية والمكانية أبعد عن الفصحاة بالدرجة نفسها، وكلما زادت زادت.

ومنطق الإسقاط فيما هو معياري هو نفسه سواء أكان لغويا أم دينيا ويكفي فقط في دليل استغراق المعياري لكل حالاته أو أحواله ان الأقرب إلى زمن الوحي من الصحابة والتابعين وتابع التابعين هو الأقرب صوابا في قوله والأدنى صحة في رأيه سواء أكان تفسيرا أم اجتهدا ولعلنا نجد الكثير من أصحاب المذاهب الإسلامية في الوقت الحالي يذهبون هذا المذهب ولعله عندهم أقرب إلى القاعدة الملزمة منه إلى مجرد وجه من وجوه الإمكان والقبول وبالإسقاط على ما ذكر كلما بعدت (زمنية) بعدت (الأقوال الصائبة والآراء الصحيحة).

وبالجمع بين هذا (الديني) وذاك (اللغوي) وجدنا الأمر سيان في الأحكام المتعسفة فهي أشد إيلاما وقساوة على الاستعمالات اللغوية المعاصرة وأصحابها وبقاعدة الاستنتاج الأصولي (نسبة لأصول الفقه) المسمى مفهوم الموافقة فإذا كان القريب من عهد الفصحاة أو عصر الاحتجاج اللغوي لحننا أو انحرافا فهو في عصرنا هذا أشد من ذلك وأبعد في العدول عن الأصول والقواعد المعيارية؛ ولعل عدم وضع لفظ أو مصطلح بدلالة مغايرة لما يفيد مجرد العدول، والكامن في ألفاظ أو استعمالات العصور الأولى القريبة من عهد الفصحاة هو الخوف من تمكين أو تطبيع عدول (اللحن أو الانحراف) هذا الأخير؛ وعليه يصبح العدول بدرجات وتسميات ويصبح القريب فالأقرب يحظى بالرضا والقبول في مقابل ذلك يكون البعيد فالأبعد فزاعة يستفاد منه الانحراف الأول.

10. تداخل التاريخي بالوصفي:

مما لا شك فيه أنّ الدارس للمدونة وجامعها لا يعي أحيانا أنّ المدونات تمثل حالة من السكون في مرحلة زمنية ما أو في مراحل زمنية كل واحدة على حدة، وفي الوقت ذاته المرحلة المحددة باعتبارها ساكنة هي في وضع

حركي تطوّري فالمرحلة تلك هي حصيلة التغيرات التي طرأت على المدونات في المرحلة السابقة وفي الوقت ذاته تحمل أجنّة لما تصير إليه في المرحلة التالية؛ والمعنى أنّ أقل مرحلة وصفية (ساكنة) هي في الحقيقة تتكوّن من ثلاثة مراحل: المرحلة السابقة والمرحلة الوسطى (المقصودة بالدراسة) والمرحلة اللاحقة أما الغريب هو أنّ الدراسة في هذه الحالة تتناول التغيرات والأطوار اللغوية داخل المرحلة السكونية وهو على خلاف المؤلف في بقية الأبحاث والدراسات اللسانية فالدراسات السكونية الوصفية تتمّ داخل سلسلة التغيّرات أو في ضوء النظام اللغوي النامي والمتحرك.

وبسبب من هذا النوع من الإشكاليات وفي ضوء العامل الفعلي والواقعي والمتمثّل في كون اللغة أو المدونة هي حالة أو ظاهرة من التغيرات الزمنية والمكانية والاعتقاد المطلق بنفي حالة أو حالات السكون مع التأكيد على إنّها مجرد اقتراحات مدرسية نظرية وضرورة منهجية تعليمية ذهب العديد من العلماء في مجال الصناعة المعجمية إلى التأكيد على الحالة التطورية وما يصدق في موضوع هذا اللون المعرفي يصدق على المدونات اللغوية؛ وعليه المعاجم الحقة هي المعاجم التاريخية⁽²⁴⁾ بسببين: أولاً: أنّها تمثل حالة اللغة أو المدونة في الواقع (سلسلة التغيرات الزمنية) وثانياً: أنّها بالضرورة تحمل جملة المراحل من حيث هي سكونية كل واحدة منها على حدة مع التأكيد على أنّ المراحل السكونية ليست تعسّفية طالما أنّ حدودها تمتد من مدى المرحلة الأولى (السابقة) إلى مدى المرحلة التالية مستغرقة بالضرورة المرحلة الوسطى وما يصلح مما يسمى مدونات خاصة ويصح أنّ يكون سكونيا فمحله المعاجم السياحية والاندماجية (المهنية والثقافية).

وإذا كان هذا هو واقع المدونات اللغوية والعربية الفصحى منها يقوم على تداخل النامي التطوري بالسكوني؛ فالمنهج تبع لذلك؛ وعليه من غير المقبول علمياً مدارس الموضوع بما لا يناسبه من الأدوات والطرائق.

11. تعدد الخطوط الزمنية والمكانية في المدونة واضطرابه:

التّعسف في وضع الخطوط الزمنية في حالة المدونة التطورية أو المدونات السكونية وحتى المدونات الآنية ذلك أنّ تلك الخطوط لا وجود لها في الواقع؛ وليس أدل على ذلك من اختلاف الخطوط الزمنية من باحث إلى آخر، وليس أوضح منه اعتماد معايير خارجية (ثقافية بمفهومها العام) دون المعايير الداخلية (محض لغوية) والتي لا وجود لها في الواقع. وإذا كان التّعسف منقصة في البحث، والتحديد بشكل عام، فهو ليس بالدرجة نفسها في حالة رسم الحدود أو الخطوط الزمنية للمدونات تاريخياً أو وصفاً أو أنياً طالما أنّ الإصرار على اعتمادها بشكل صارم ودقيق فيما لا وجود له من التخوم والحدود يمنع البحث والجمع والتحديد. وفي نهاية المطاف إما أنّ نتعسف وإما أنّ نوقف البحث تماماً في رسم الخطوط الزمنية والتخوم اللغوية المرحلية؛ الجواب هو في اختيار التّعسف على حساب الامتناع؛ لكن مع الوعي بوجود المعضلة، وهو الأهم في هذه الحالة.

والمشكلة ذاتها على مستوى الجغرافيا اللغوية فالتقسيمات الإدارية والسياسية للأقاليم والمقاطعات تتعسف في وضع الخطوط والأحواز اللغوية من حيث أنّها غير متطابقة من جهة، وتُدخّل الخارجي (السياسي والثقافي) في تحديد الداخلي وتهيميشه (اللغوي) من جهة ثانية، كما أنّ تلك الخطوط متحركة، والأحواز تتسع وتقلّص دون مراعاة لتوزيع اللغات أو اللهجات خاصة في مناطق التخوم⁽²⁵⁾.

12. عدم التفريق بين البحوث الميدانية والبحوث التطبيقية:

إنَّ ما لاحظته من مقالات أو مداخلات منشوره وغير منشورة (مخطوطة أو أرشيف) ⁽²⁶⁾ أنَّ أصحابها ليسوا من محترفي البحث الميداني وفي أحسن أحوالهم يلجؤون إلى البحوث التطبيقية ومع ذلك هي دون البحوث النظرية من حيث الكم. إنَّ ما يسمَّى بحثاً على وجه الحقيقة هو البحث الميداني لا التطبيقي ولا النظري فيما يقتضي أنَّ يكون ميدانياً، فالبحوث الحققة المرتبطة بالمدونة اللغوية بالضرورة ميدانية؛ ولهذا فيما يشبه هذا نجد أنَّ أغلب البحوث النظرية في اللسانيات الاجتماعية مثلاً هي حصيلة ما تم اكتشافه وبحثه في مجاله وسياقاته اللغوية الاجتماعية (ميدان النشاط والوجود بالفعل) ⁽²⁷⁾

إنَّ البحوث التطبيقية في الحقيقة ليست سوى محاولة في اكتشاف مدى جدارة المناهج والمقاربات والتحقق من صحتها ومناسبتها في المعالجة والتحليل (التفسير العلمي) ولا شك أنَّ أصحاب البحوث التطبيقية هم في حقيقة الأمر مجرد أدوات لأصحاب النظريات لاكتشاف صحة أو خلل ما اعتقدوه من اقتراحات جادة ومحكمة على مستوى المنهج.

إنَّ البحوث التطبيقية يفترض أنَّ تتم من قبل أنصار النظرية ومريديها المقربين؛ وإذا كان اعتمادها لا يضر بالبحث العلمي كما لا يفيد؛ فالمقبول أنَّ تكون تمارين (التمرن) أو رياضة عقلية يكلف بها طلبة الشعبة اللغوية ليتعودوا على التحليل وفق طرائق علمية مختلفة.

كما أنَّ الاشتباه في هذه الحالة بين حضور الوعي من عدمه في الفرق بين الميداني والتطبيقي قد يكون ناشئاً من الاختيارات المغرضة أو الموجهة. إنَّ المشاركة في الملتقيات على وجه التحديد وبدرجة أقل المقالات والبحوث التي غرضها النشر ولارتباط كل ذلك بمواعيد هي بدورها لها علاقة بالترقيات العلمية والمهنية عادة ما تكون موجهة نحو التطبيقي لا الميداني؛ ذلك أنَّ هذا الأخير يأخذ الكثير من الوقت من جهة ويبقي الدارسين خارج المؤسسات البحثية مع ما في ذلك من الجهد المضي والانتظار إلى غاية مآلات الظاهرة اللغوية في الواقع.

13. النمذجة بين الاحتيال المنهجي والتعميم الوهمي:

إنَّ من بين ما يجب أن يوضح مع شيء من الإصرار والتكرار هو بيان الوجه الاحتيالي المقرون في حالات مع قدر من الجهل بمقاصد الفعل من حيث هو احتيال ويظهر في اختيار النماذج ⁽²⁸⁾ أو الأمثلة والشواهد المحدودة. إنَّ الفعل الاحتيالي وليس بالضرورة القصد الاحتيالي (الفعل الاحتيالي ينظر فيه إلى النتيجة أو إلى استجابة المتلقي وفهمه للعناوين والنصوص والمناهج؛ أما القصد الاحتيالي فينظر فيه إلى وعي المتكلم أو الكاتب أو المرسل بفعله وإرادته الاحتيال) يتجلى في تعميم الحكم والنتائج دون أن تكون العينات المختارة تستغرق كل ما يصح به التعميم. وبغض النظر عن حجم المدونات (كونها قد ترتبط بمستوى من المستويات اللغوية).

إنَّ الفعل الاحتيالي في اختيار النمذجة أول ما يظهر يكون على مستوى العناوين، ويتم التحقق منه بطريقتين: الأولى: بحجم المؤلف أو الدراسة، والثاني بمضمونه؛ أي تصفحه وتفحصه. إنَّ العناوين هي النوافذ الحققة على المتون، وهي صياغة لغوية وظيفية تختزل المضامين مع صدقها التام في التعبير عنها ومطابقتها. ومتى صيغت العناوين بما يفيد تعميماً لا يمكن تحقيقه أو تحقيقه تكون المدونة كما الدراسة تأسيساً للمغالطات في إيهام المتلقين والباحثين بوجود ما لا يوجد بالشكل المصرح به؛ والمعضلة هنا تكمن في تطبيع القارئ على الفعل

الاحتمالي والنظر إليه على أنه كيف مقبول، وأنّ الصياغة اللغوية نسبية فيما يفترض فيه الضبط والحزم والدقة.

إنّ التطبيع من جانب وتعود المتلقين عليه من الجانب الآخر يظهر وقد ظهر وتمكن من المعنيين من ضحايا الخاضعين في إعادة الصيغ ذاتها مع نقدها سلفاً، وقبولها فيما يتصفحونه دون توجيه ملاحظة، أو نقد للصيغ ذات الفعل الاحتمالي. ومن الأشكال الفجة في التعبير عن الاحتمال من خلال العناوين البدء بالتعميم، ثم ذكر عبارة "نماذج مختاره". ولست هنا بمحل الاكتفاء بالقول أنّ النمذجة في العلوم الإنسانية من حيث هي علمية (استقراء ناقص) صعبة التحقق بالوجه الوضعي وفي مجال اللغة أوضح وأميز؛ ولعل الشذوذ اللغوي (القواعد الشاذة) وعدم القدرة على استشراف الأشكال اللغوية في المستقبل، والتنبؤ بمساراتها مثلما هو الأمر في العلوم الطبيعية والفيزيائية (ذلك ان الحتميات في العلوم الإنسانية دون الفيزيائية) أبين دليل وأوضح مثال.

وإذا كانت النمذجة (من مقتضيات الاستقراء الناقص في العلوم التجريبية بشكل عام) صعبة المنال من حيث أنّها تحقق التعميم وتفيده في مجال المدونات اللغوية، وفي ما يتم جمعه من شواهد أو نصوصها أو دراسته منها، والذي يظهر في عناوين مداخلات أو مقالات أو كتب فعلى الأقل ومن زاوية التفكير العلمي النأي عن الفعل الاحتمالي بطريقتين: العنونة مباشرة لما يفيد المضمون دون التعميم إلى ما يتجاوزه، وثانياً الالتزام بقدر المستطاع بجعل التعميم في العناوين يصدق في متونها (مضمون المؤلفات) ويتحقق هذا (الثاني) بالعمل المشترك والجماعي من جهة، وبأخذ الوقت الكافي وعدم ربط العمل بأجندات خارجية (خارج الأجل التي يقتضيها الجمع أو الدراسة) وبأغراض ذاتية من جهة ثانية.

كما أنّ المشكلة في النمذجة والتي تظهر على مستوى العناوين الخارجية فيها مغالطة الصيغة اللغوية وهي أشبه بمغالطة القياس الأرسطي (المنطقي) في استنتاج (نتيجة) حكم خاص من حكم عام (المقدمة الكبرى)؛ والنقد الموجه له يكمن في العبارة التالية: إنّ النتيجة ليست جديدة بل هي كامنة في المقدمات والأصل أنّ يطلب الحكم العام (المقدمة الكبرى) من مجموع الأحكام الجزئية سواء أكان عن طريق الاستقراء الناقص أم الاستقراء التام⁽²⁹⁾. إنّ التعميم الذي تأخذه الصياغة اللغوية للعناوين لا يصح إلا فيما كان المؤلف يجمع كل الشواهد والنصوص وكل المستويات التي وردت كمؤلفات مستقلة وخاصة وعادة من مصادر مختلفة.

14. تعارض الواقع مع السياسات اللغوية:

إنّ الكثير مما يتم جمعه من الشواهد أو النصوص، وما تمت الإشارة إليه من الأمثلة داخل الدراسات والأبحاث في هذا المجال لا صلة له بالواقع اللغوي في مستوى التواصل اليومي بين أفراد المجتمع اللغوي العربي. والمشكلة ليست في وجود ذلك التباين بغض النظر عن مقداره بين الاستعمالين: العامي وهو عام، والفصيح وهو خاص بالمؤسسة والمناسبات الرسمية دينية ثقافية سياسية دبلوماسية... إلى آخره؛ بل في كون السياسات اللغوية تُراعى في وضع مخططاتها الاستعمال الخاص والمحدود من جهة، والماضي من جهة ثانية⁽³⁰⁾. وإذا كانت المجامع اللغوية على وجه التحديد هي التي تمهر الاستعمالات اللغوية العامة بختم القبول وإدراج ما تم قبوله في حيز العربي الفصيح بلفظ الجواز ومع شيء من التبرير وفي حالات بحجة الاستعمال والشيوع فإنّ ذلك يعد قليلاً بالنظر إلى حجم المستعمل الفعلي؛ وعليه نجد أنفسنا أمام مدونات: مدونة الواقع

والفعل، ومدونة الافتراضي الذهني؛ أي هناك مدونة الموجود بالفعل ومدونة ما يفترض وجوده؛ مع ضرورة التنبيه إلى أنّ التداخل بين المدونتين في الواقع لا يمكن إنكاره فمدونة الاستعمال العامي تتضمن الكثير من النصوص أو الشواهد التي تنتهي أيضا للمدونة اللغوية الفصيحة وفي الوقت ذاته نجد أنّ عددا لا بأس به مما ينتمي للاستعمال العامي من خلال الخطابات وبدرجة أقل بكثير ضمن النصوص المكتوبة يحتل مساحة ولو بمقدار لا يؤبه به في بعض الحالات من المساحة الكبرى لما يسمى عربيا فصيحاً وأمثله في الواقع الجزائري لا تخفى على أحد فخطابات رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون مثلاً وخطابات الأئمة بما فيها خطبة يوم الجمعة ولغة التدريس لمواد العلوم الإنسانية إجمالاً في مراحل التعليم المختلفة بما فيها الجامعة ليست سوى عينة تبين لنا مستوى التداخل المذكور آنفاً، والمشار إليه ليس منقصة في تلك الخطابات بل للإشارة من خلاله إلى صعوبة الفصل بين المدونتين في الواقع اللغوي. وأنّ الاختلاف بين المدونتين من جهة والتداخل بينهما من جهة ثانية هو ما يضخم المعضلة ويؤزم المشكلة، وليس ما هو أكثر من ذلك إعضالاً وإشكالا من غياب الوعي به، وتجاهله أو استسهال وجوده ودون أخذ الأمر على محمل الجدّ.

15. تعسف المنظار: عدم الوعي باختلاف المدونات:

من البين أنّ التعسف يبدأ من إدخال آلية الفرز غير العلمي في شأن الفروق الظاهرة بين لغة الاستعمال واللغة الفصحى في العربية الحديثة والمعاصرة ومثله في اللغات التي لغة الاستعمال فيها هي اللغة الرسمية أو تكاد، ثمّ نراه يتجلى على مستوى الإنجاز والوعي؛ فنجد الباحثين من العرب يرون بأمّ أعينهم في مدونات اللغات الغربية أنّها تأخذ بالأصوات (الصيغ المنطوقة) وسياقات الاستعمال والكتابات وكل النصوص بما فيها نصوص الدردشة في مواقع التواصل الاجتماعي وما يكتب في دورات المياه ولافتات الألتراس الرياضي وعلى جدران الأحياء المهمشة... إلخ؛ ثمّ تجدهم يعتقدون ويفعلون ما هو على خلاف ما رأوه بشأن مدونة اللغات الغربية، وفي أحسن الحالات الأخذ بالألفاظ أو النصوص والشواهد - من العاميات - التي ما يزال فيها شيء من ملامح الفصحى، مع تبرير التغيرات الطفيفة التي حدثت لها.

إنّ بعض الباحثين المبتدئين يندفعون لاستخدام الأدوات البحثية ذاتها دون تروّ، ويؤسسون عملهم على نظريات بعد نقلها كما هي دون مراعاة اختلاف المدونات من وجهين: اختلاف المدونات الذي يقوم على اختلاف اللغات، واختلاف المدونات الذي يقوم على ما يعدّ لغات معيارية؛ فمدونة اللغة العربية الفصحى من الوجه الأول تختلف عن غيرها من اللغات وتسميتها كاف فيما يشي بذلك الاختلاف، أما من الوجه الثاني فمدونة اللغة العربية الفصحى (الرسمية) معيارية والتي تختلف عن بقية المدونات التي لا تستند إلى أي معيار غير الاستعمال الآني والعام. وكما ترى في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري من هؤلاء استخدموا مستويين عام (عامي) وخاص (فصيح)؛ أما في المجتمعات الأخرى والمجتمعات الغربية على وجه التحديد يكاد يكون البون بينهما ليس شاسعا (بين اللغة الرسمية ولغة الاستعمال اليومي)؛ والسبب في حصر المقارنة بين المجتمع العربي أو الجزائري والمجتمعات الغربية أنّ أغلب أو جل الأدوات البحثية والتأسيسات النظرية مستمدة من أبحاث لسانيينهم. وليس فيما تمت الإشارة إليه من مشكله طالما أنّ هناك آراء يذهب أصحابها إلى أنّ اللغات على اختلافها فيها من الشبه والتشاكل ما هو مستمد من تعريفها العام، ومن ارتباطها بفكرة الملكة اللغوية التي يولد الإنسان

مزودا بها، بغض النظر عن عرقه أو إقليمه أو تاريخه. ومن جانب آخر قد يحتج أصحاب الرأي الذي لا يرى بأسا في التغاضي عن اختلاف المدونات باتفاق الأدوات والتأسيسات. إنّ الدائرة العلمية التي تنتمي لها لسانيات المدونات تقتضي النظر إلى تلك الأدوات والتأسيسات والتعريفات على أنّها مشتركة؛ لا تتعدّد بتعدّد المدونات ولا تختلف باختلافها؛ فمشرط الجراح، وطريقته في إجراء العمليات الجراحية، ومجموعة الأعراض المرضية، ومجمل التحاليل الطبية، واختياراته في إجراء الفحوص ووصف الأدوية كلها واحدة عند كل الأطباء وعند كل المرضى دون اعتبار اختلاف العرق أو الثقافة (الدين واللغة) أو الإقليم أو التقدم الحضاري والمدني... إلى آخره. وإذا كان الأمر كذلك، وله من الصحة والوجاهة ما يجعله فيما يبدو حجة في نقض الاختلاف ومراعاته في المدونات جمعا ودراسة فمن المناسب التنبيه إلى أنّ المدونات وما يتبعها كموضوع من علوم تنتمي للثقافي الإنساني؛ بخلاف حجة النقض فهي تنطلق من الإسقاط على التجريبي الفيزيائي؛ إنّ اللغات كما المدونات ليست كالمعادن والطبقات الجيولوجية، وليست كالأجسام الحية تشريحيًا، والعلوم الإنسانية ليست كالعلوم التجريبية. خلاصة القول من الضروري الوعي بوجود الاختلاف في الموضوع والأدوات، ولو بالقدر الذي يمكن تبرير نفيه مع الإشارة إليه، ولو كان فيما يبدو قليلا أو هامشيا.

خاتمة:

إنّ ما يمكن استخلاصه من نتائج يمكن حصره في الآتي:

- وجود عدد من البحوث تنتمي للحقل لسانيات المدونات تفتقد لتأسيس منهجي نظري محكم ودقيق.
- وجود عدد من البحوث تنتمي للحقل ذاته تفتقد للوعي المنهجي وهو ما يثني به الكم التأسيسي من التناقضات فيما يطرح، وما يبرر به في حال الاعتراضات والردود.
- وجود عدد من البحوث تنتمي للحقل ذاته لا تحيط بالموضوع كما ينبغي؛ ليس بسبب الفقد لتأسيسات كافية وافية، وليس بسبب فقد الوعي لها، وتعقّلها من حيث هي نسق يأبى التناقضات الداخلية؛ وإنّما بسبب العجلة وأهداف شخصية وذاتية تظهر في الترقّيات العلمية والمهنية والدليل أنّ هذه الشعلة تنطفئ بمجرد الوصول إلى الهدف الشخصي. وهي في الأصل وقبل ذلك غير مقصودة لذاتها لكون الباحث في هذا الحال تجده ينتقل من موضوع إلى آخر ومن مجال إلى غيره؛ ولعل النظر في حصيلة ما نُشر له تجده يغطّي عددا من الحقول المعرفية التي لا يمكن في الواقع وبالنسبة للحالات المحددة أن يستغرقها بحثا جاداً ويطوّعها بمنهج محكم.

وعليه نوصي بما يلي:

- التأسيس النظري والاطلاع على التجارب الناجحة في هذا المجال.
- تنمية الروح العلمية والتفكير النقدي.
- التمكين للنقد والاعتراض والمكاشفة.
- التركيز على الجودة والبناء وليس الاسترجاع والهدم.
- إعطاء الوقت الكافي لهذا النوع من الدراسات والبحوث.

- التركيز على العمل الميداني والتشارك البحثي.

الهوامش والإحالات:

- 1- ابن جني، دت، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة - مصر، 1\34.
- 2- نقلا عن شمس الدين الأصفهاني، 1986، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، دار المدني، ط1، جدة - السعودية، 1\148.
- 3- نقلا عن جلال الدين السيوطي، 1986، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، دط، صيدا - بيروت - لبنان، ص: 7-8.
- 4 - Jean Dubois et d'autres, 1994, Dictionnaire de linguistique et des Sciences du Langage, Larousse, 1, paris, p264.
- 5- ينظر محمد داود، 2002، الدلالة والكلام (دراسة تأصيلية لألفاظ الكلام)، دار غريب، دط، القاهرة - مصر، ص: 14.
- 6- خوانغ تشانغ نينغ و لي جوان تزي، 2010 (الأصلية)، 2016 (الترجمة)، علم الذخائر اللغوية، تر: من الصينية هشام موسى المالكي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة - مصر، ص: 25.
- 7 - علي القاسمي، 1991، علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية، ص: 03.
- 8- نقلا عن علي القاسمي، 1991، علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية، ص: 03.
- 9- وولفغانغ تيوبيرت و انا شير ماكوف، 2007 (الأصلية) 2022 (الترجمة)، لسانيات المدونات (مقدمة موجزة)، تر: أفراح التميمي، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان - الأردن، ص: 62، 64، 65.
- 10- م.س، ص: 25.
- 11- ينظر الأشكال ف.ر. بالمر، 1985، علم الدلالة، تر: عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، دط، بغداد - العراق، ص: 12-16. وأحمد مختار عمر، 1998، علم الدلالة، عالم المعرفة، ط5، القاهرة - مصر، ص: 235 - 250.
- 12- ف.ر. بالمر، 1985، علم الدلالة، تر: عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، دط، بغداد - العراق، ص: 12-16.
- أحمد مختار عمر، 1998، علم الدلالة، عالم المعرفة، ط5، القاهرة - مصر، ص: 235 - 250.
- 13- د.هدسون، 1990، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، عالم الكتب، ط2، القاهرة - مصر، ص: 92 - 117.
- 14- فلوريان كولماس، 1997 (الأصلية) 2009 (الترجمة)، دليل السوسiolسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت - لبنان، ص: 929 - 932.
- 15- وهو أمر تجاوزه الزمن في البرهنة على صحة التعارض في المسلكين؛ وهو أشبه بالتعارض أو التوازي بين اللسانيات وفقه اللغة عند دوسوسير
- 16- ينظر علي القاسمي، 1991، علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية، ص: 137.
- 17- ينظر علي القاسمي، 1991، علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية، ص: 137-147.
- 18- أحمد بن فارس، 1997، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، ط، بيروت - لبنان، ص: 24.
- 19- محمود فهد زيدان، 1977، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، دط، الإسكندرية - مصر، ص: 24.
- 20- ينظر أبو نصر الفارابي، 1990، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت - لبنان، ص: 147-148.
- 21- رمضان عبد التواب، 2000، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، ط2، القاهرة - مصر، ص: 13.
- 22- أبو نصر الفارابي، 1990، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت - لبنان، ص: 147.

- 23- محمد حسين آل ياسين، 1980، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، ط1، بيروت - لبنان، ص39.
- 24- ونكتفي بالعربي منها وبالأقدم والأحدث من المعاجم التاريخية للغة العربية. مشروع فيشر المستشرق الألماني، المعجم التاريخي للغة العربية الشارقة، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.
- 25- مارتن ديورل، 1990 (الأصلية) 2000 (المترجمة) اللغة انتماء جغرافي، ضمن مؤلف جماعي الموسوعة اللغوية، تحرير: ن.ي. كولنج، تر: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض - السعودية، مج:3، ج:2، ص: 919-951.
- 26- أشرت إلى انماطها داخل هذا المقال.
- 27- د.هدسون، 1990، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، عالم الكتب، ط2، القاهرة - مصر، ص: 13 - 14.
- 28- يطلق عليه أيضا النمط وهو الفرد الحقيقي أو الخيالي من جهة ما هو نموذج معبر عن نمط مثالي واقعي، أو هو مثال الشيء ينظر صليبيا (جميل)، 1982، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، دط، بيروت-لبنان، ص: 507، 508.
- 29- محمود فهمي زيدان، 1977، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، دط، الإسكندرية - مصر، ص: 25.
- 30- بلعيد(صالح)، السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة السوسيو لسانيات وتحليل الخطاب، مخبر السوسيو لسانيات وتحليل الخطاب، جامعة سعيدة، الجزائر، ع 1، م2، (سنوية) 2016، ص: 11 - 33.

قائمة المصادر والمراجع:

كتب:

- آل ياسين(محمد حسين)، 1980، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، ط1، بيروت - لبنان.
- أحمد مختار عمر، 1998، علم الدلالة، عالم المعرفة، ط5، القاهرة - مصر.
- الأصفهاني(شمس الدين)، 1986، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، دار المدني، ط1، السعودية.
- القاسمي (علي)، 1991، علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية.
- بالم (فر)، 1985، علم الدلالة، تر: عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، دط، بغداد - العراق.
- تويويرت(وولفغانق) وشير ماكوف (انا)، 2007(الأصلية) 2022(المترجمة)، لسانيات المدونات (مقدمة موجزة)، تر: أفراح التميمي، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان - الأردن.
- ابن جني، دت، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة - مصر.
- خوانغ تشانغ نينغ و لي جوان تزي، 2010(الأصلية)، 2016 (الترجمة)، علم الدخائر اللغوية، تر: من الصينية هشام موسى المالكي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة - مصر.
- ديورل(مارتن)، 1990(الأصلية) 2000 (المترجمة) اللغة انتماء جغرافي، ضمن مؤلف جماعي الموسوعة اللغوية، تحرير: ن.ي. كولنج، تر: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض - السعودية، مج:3، ج:2.
- رمضان عبد التواب، 2000، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، ط2، القاهرة - مصر.
- السيوطي(جلال الدين)، 1986، المزهر في علوم اللغة وانواعها، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، دط، صيدا - بيروت - لبنان.
- صليبيا (جميل)، 1982، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، دط، بيروت-لبنان، ص: 507، 508.
- الفارابي(أبو نصر)، 1990، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت - لبنان.
- ابن فارس(أحمد)، 1997، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، ط، بيروت - لبنان.

كولماس (فلوريان)، 1997 (الأصلية) 2009 (الترجمة)، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهبي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت - لبنان.

محمد محمد داود، 2002، الدلالة والكلام (دراسة تأصيلية لألفاظ الكلام)، دار غريب، دط، القاهرة - مصر.

محمود فهمي زيدان، 1977، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، دط، الإسكندرية - مصر.

هدسون (د)، 1990، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، عالم الكتب، ط2، القاهرة - مصر.

Jean Dubois et d'autres, 1994, Dictionnaire de linguistique et des Sciences du Langage, Larousse, 1, paris.

مجالات:

بلعيد (صالح)، السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة السوسيو لسانيات وتحليل الخطاب،

مخبر السوسيو لسانيات وتحليل الخطاب، جامعة سعيدة، الجزائر، ع 1، م2، (سنوية) 2016.